الدرس الخامس: دراسات الأمن الإقليمي في العلاقات الدولية

- أهداف الدرس:

- التعرف على مفهوم الأمن من الناحية اللغوية ولاصطلاحية، ثم التعرف أيضا على الأمن الإقليمي من خلال تعريفه وبيان خصائصه وأهدافه، ومدى ارتباطه بالنظام الأمني الإقليمي، وأخيرا إبراز أهم مقاربات الأمن الإقليمي في العلاقات الدولية.

- أسئلة الدرس:

- ما مفهوم الأمن من الناحية اللغوية والاصطلاحية؟

- ما مفهوم الأمن الإقليمي؟ وما هي خصائصه وأهدافه؟ وما علاقته بالنظام الأمني الإقليمي؟

- ما هي مقاربات الأمن الإقليمي؟

- عناصر الدرس:

المحور الثالث: دراسات الأمن الإقليمي في العلاقات الدولية

أولا- مفهوم الأمن

1- التعريف اللغوي للأمن

2- التعريف الاصطلاحي للأمن

ثانيا- مفهوم الأمن الإقليمي

1- تعريف الأمن الإقليمي

2- خصائص الأمن الإقليمي

3- أهداف الأمن الإقليمي

4- ارتباط الأمن الإقليمي بالنظام الأمني الإقليمي

ثالثا- مقاربات الأمن الإقليمي في العلاقات الدولية

1- مقاربة الجماعة الأمنية الإقليمية

2- مقاربة الأنظمة الأمنية الإقليمية

3- نظرية مركب الأمن الإقليمي

تمهيد:

ظهر مفهوم الأمن الإقليمي عقب الحرب الباردة، وظهرت معه مصطلحات "أمن الشرق الأوسط، وأمن المتوسط، وأمن جنوب شرق أسيا"، وقد اكتسب مفهوم الأمن الإقليمي

مع الوقت أبعادا جديدة تختلف عن مضمونه المباشر، فلم يعد مقتصرا على الاتحاد بين شركاء إقليميين لمواجهة التهديد المشترك، بل صار يشمل إقامة ترتيبات استباقية وهياكل جديدة يتعاون فيها عدد من الدول لرعاية أمنها مع اتجاه هذه الهياكل إلى نزع الانتماءات أو الهويات المحلية أو القومية أو الإقليمية الأصلية وإحلال ارتباطات وانتماءات مختلطة غير أصلية، إما بهدف دمج قوى لا تنتمي تاريخيا إلى الإقليم من حيث نسيجها الاجتماعي السياسي، وإما من خلال الوجود السياسي المباشر لقوى أجنبية كبرى في تركيبه، حيث يتناول الأمن الإقليمي مجموعة من الدول التي تشكل نظاما فرعيا في إطار النظام الدولي ويتصل أمنها بالقوى الدولية العظمى، ومن ثم تغلب الطبيعة العسكرية على هذا المفهوم، لا الارتباط القومي والجغرافي.

أولا- مفهوم الأمن: يعتبر مفهوم الأمن من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي، ذلك أنه مفهوم نسبي ومتغير ومركب، ويحمل في طياته العديد من الأبعاد المتنوعة، فهو بذلك أحد المفاهيم المركزية في حقل العلاقات الدولية الذي اتسم بالغموض الشديد.

ومن أجل التحديد الدقيق لمفهوم الأمن وإزالة الغموض الذي يكتنفه، سنحاول التعامل معه من زاويتين مختلفتين، زاوية نسلط الضوء من خلالها على المعنى اللغوي، وزاوية أخرى نحاول عبرها تتبع مختلف الدلالات الاصطلاحية المتعددة.

1- التعريف اللغوي للأمن: تناولت الدراسات والمعاجم العربية والأجنبية كلمة الأمن، فعدته مرادفا للطمأنينة، أو نقيضا للخوف أو مساويا لانتفاء الخطر، ويتعلق استخدامها عادة بالتحرر من الخطر أو الغزو أو الخوف، وهذه مفردات ليست مترادفة، ومدلول كل منها يختلف عن الآخر.

حيث جاء في معجم لسان العرب أن: "الأمن من الأمان والأمانة، وقد آمنت فأنا آمن، وآمنت غيري من الأمن والأمان، والأمن ضد الخوف، أمن فلان يأمن أمنا. والأمنة: الأمن". وهو بذلك مفهوم يصرف الخوف عند العرب.

أما في القرآن الكريم فقد جاء ذكر لفظ الأمن بمختلف مشتقاته في 390 موضعا مما يدل على أهميته الاجتماعية في بناء الإنسان والمجتمع. فكان مرادفا للطمأنينة ونقيضا للخوف في الكثير من هذه المواضع، فجاء في سورة النحل بيان الأمن في قول الله تعالى: "**وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ**

اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ" ﴿**112**﴾. وجاء كذلك في سورة قريش ترادف صريح بين الأمن والجوع والخوف بقوله عز وجل:" **الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ**" ﴿**04**﴾. وهو ما يجعل مفهوم الأمن أكثر ارتباطا بالتنمية، خاصة في ظل التركيز القرآني على الجوع والخوف.

في حين يرجع أصل مصطلح الأمن في اللغات الأجنبية إلى الكلمة اللاتينية Securus، والتي اشتق بعد ذلك منها إلى بقية اللغات الأخرى. حيث نجد في اللغة الفرنسية مصطلح الأمن Sécurité يدل على: "الإجراءات التي تمنع حدوث الخطر". وفي اللغة الإنجليزية كذلك يعرف الأمن Security بأنه: "الشعور بالسلامة والطمأنينة".

ومن خلال عملية الفحص اللغوي لمفهوم الأمن في الأدبيات والمعاجم العربية والأجنبية، نستنتج توافق المفهوم مع مصطلحات الطمأنينة والاطمئنان والسلامة، ونقيضا للخوف والجوع والخطر.

2- التعريف الاصطلاحي للأمن: يرتبط مفهوم الأمن تقليديا في دراسات السياسة الدولية، بمفهوم الدولة التي تمثل بدورها الوحدة الرئيسية في سياق النظام الدولي، حيث يعتبر الأمن أحد أسباب نشأتها بالدرجة الأولى، فقد ميز توماس هوبز Thomas Hobbes بين حالة المجتمع وحالة الطبيعة، واعتبر أن الأفراد في النظام الداخلي يعيشون حالة المجتمع، بينما تعيش الدولة في العلاقات الدولية حالة الطبيعة، وفي سياق متصل فإن البحث عن الأمن دفع البشر إلى الانخراط في مجتمعات من خلال ربط عقد اجتماعي يتخلون بموجبه عن حريتهم لصالح سلطة مركزية مشتركة، تتولى حمايتهم من الخطر الخارجي، وهو ما يعني أن هؤلاء الأفراد قد أوكلوا مهمة أمنهم للدولة باعتبارها السلطة المركزية التي تعاقدوا معها، ولا يزال هذا التصور قائما في عرف معظم الدول، لكونه مصدرا من مصادر الشرعية، وسبب رئيسي في اكتساب المشروعية أو الولاء العام. وهو ما تعتمد عليه المدرسة الواقعية في تفسير مفهوم الأمن من خلال اعتمادها المباشر على الدولة كوحدة رئيسية للتحليل.

إن اعتماد هذه المدرسة على الدولة القومية أو الوطنية في تعريف مفهوم الأمن، والتركيز الكبير على الشؤون العسكرية والمسائل الدفاعية، جعل من مفهوم الأمن القومي/الوطني، أقرب المفاهيم التقليدية قدرة على تفسير ظاهرة الأمن. حيث يرى الواقعيون في الأخطار العسكرية أهم تهديد للدولة، وخاصة ما تعلق بالتهديدات الخارجية...، وعلى

هذا الأساس يمكن تحديد مفهوم الأمن تقليديا على أنه: "حماية مصالح الدولة الوطنية أو القومية من التهديدات الخارجية التي تحول دون تحقيقها باستخدام القوة كوسيلة نهائية لاستئصال مصادر التهديد وضمان استمرارية تحقيق تلك المصالح". أما دائرة المعارف البريطانية التي عرفت الأمن بأنه: "حماية الدولة من خطر القهر على يد قوة أجنبية"، بينما يقدم هنري كيسنجر رأيه بالأمن على النحو التالي: "الإجراءات المتخذة من قبل المجتمع توخيا للحفاظ على حقه في البقاء".

أما روبرت مكنمارا وزير الدفاع خلال حرب فيتنام فيقول "أن الأمن يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية والاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة، والأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة بالمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها، لمنح الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في مختلف المجالات سواء في الحاضر أو في المستقبل".

وإجمالا هناك مفهوم ضيق للأمن يتضمن الإجراءات الخاصة بتأمين الأفراد داخل الدولة ضد الأخطار المحتملة، وتهيئة الظروف المحيطة بهم إشباعا لاحتياجاتهم الأساسية والتكميلية، والمقصود هنا هو مجمل السياسات التي ترمي إلى توفير الحماية والأمن للأفراد وضمان حرية القرار السياسي واستقلاله، بوضع القوانين والتشريعات التي تكفل ذلك في وجود سلطات قائمة على تنفيذها، أما المفهوم الواسع للأمن فيشمل ما يحقق الاستقلال السياسي للدولة وسلامة أراضيها واستقرارها السياسي والاجتماعي الداخلي، من خلال تأمين كيان الدولة والمجتمع من الأخطار التي تتهددها داخليا وخارجيا وتأمين مصالحه، وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع.

وبارتباط الأمن مع الأمن القومي فإن ليبمان Lippmann يختزل مفهوم الأمن القومي في المحافظة على القيم الأساسية في حالة السلم والحرب، كما يضيف قائلا: "إن الدولة تكون آمنة عندما لا تضطر للتضحية بقيمها الأساسية في سبيل تجنب الحرب، وإذا دخلت الحرب فإنها تكون قادرة على الانتصار وحماية هذه القيم. إن أمن الدولة يساوي قوتها العسكرية وأمنها العسكري، وقدرتها على مقاومة الهجوم المسلح أو التغلب عليه". هذه النظرة التقليدية لمفهوم الأمن القومي تعتمد على الجانب العسكري بشكل يدفع إلى صعوبة التفريق بين مصطلحي الأمن والدفاع.

أما جارلز هيرمان Charles F. Herman فإنه يرى أن الأمن كمفهوم يتعلق بالأساس بمدى تخفيف خطر التهديد، والتهديد هنا يمكن أن ينظر إليه على أنه العوامل التي يمكن أن تحد من القيم، وعند الحديث عن الحماية فإننا نتكلم عن الحرية من أي مشاكل تعترض تمتعنا بقيمنا في أعلى مفهومها. هذه القيم التي تحمل في مضمونها الحرية من كل القيود المفروضة.

ويعرف الدكتور الكيالي الأمن القومي بأنه: "ما تقوم به الدولة للحفاظ على سلامتها ضد الأخطار الخارجية والداخلية التي قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية؛ نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي". أما بالنسبة إلى الجانب المؤسساتي فتعرف دائرة المعارف البريطانية الأمن القومي، بأنه: "تأمين الدولة من الخضوع للقوى الخارجية". بينما تذهب دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية في ذات السياق من خلال تعريفها الأمن القومي بأنه: "قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديد الخارجي". وهو التعريف الذي يركز على خطر التهديد الخارجي دون غيره من التهديدات الأخرى.

قد يبدو مفيدا في نهاية هذا السرد المفاهيمي لمصطلح الأمن القومي التأكيد على الارتباط الوثيق للمفهوم بالقدرة العسكرية للدولة، حيث أن مجمل التهديدات الأساسية التي تواجهها الدولة هي بالأساس تهديدات ذات طابع عسكري، وذات مصدر خارجي في نفس السياق، وهو ما يفسر تعظيم القدرة العسكرية للدولة.

لقد بقيت هذه التعريفات المبنية على مرجعية الدولة والقطاع العسكري محل تداول في حقل الدراسات الأمنية حتى عقد الثمانينيات من القرن الماضي، عندما أعلن عدد من الباحثين على غرار باري بوزان Barry Buzan، وريتشارد يولمان Richard Ullmann، وكين بوث Ken Booth، وأولي ويفر Ole Weaver وغيرهم، عن عدم رضاهم التام عن البنى المفاهيمية الضيقة المقدمة للأمن، وتفاعلا مع ذلك أطلق كل منهم من موقعه النظري العديد من المحاولات الجادة لتوسيع وتعميق الأبعاد المجالية للمفهوم، ليشمل فواعل وديناميات وقطاعات جديدة.

وعليه يندرج تحت مفهوم الأمن مستويات عدة هي:

– أمن الفرد ضد أية أخطار تهدد حياته أو ممتلكاته أو أسرته، ويمكن أن يشمل التحديات المدنية كالجرائم مثل التهريب والمخدرات وغسيل الأموال ... الخ أو التحديات الأخرى في الميادين المختلفة كالصحة والتعليم ...وغيرها .

– يمكن أن يكون ذا طابع عسكري ويتمثل في الأمن الجماعي ويعني اتفاق عدة دول في إطار إقليم واحد على التخطيط لمواجهة التهديدات التي تواجهها داخليا وخارجيا. ويتبلور في اختلال موازين القوى بين الدول لانعدام أسباب القوة أو وجود تهديدات البيئة الأمنية، خاصة في حالة اقترانها بالنزاعات والتنافس حول النفوذ الإقليمي.

– الأمن الدولي وهو الذي تتولاه المنظمات الدولية كالأمم المتحدة ودورها في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين من خلال أجهزتها.

ويتميز مفهوم الأمن إجمالا ببعض الخصائص التي يتوقف عليها الإطار العام الذي يتحقق فيه وهي:

– الأمن متغير حسب الظروف الداخلية والخارجية للدولة، فهو مرتبط باعتبارات مختلفة منها الداخلية كالطباع القومية والحدود الآمنة التي ترغب الدولة تأكيد سلامتها في نطاقها، الخارجية كعلاقة الدول بالدولة المجاورة لها.

– الأمن نسبي وليس مطلق، ويتأثر باعتبارات الزمان والمكان والمتغيرات الإقليمية والدولية المحيطة، ولا يكون ذلك على حساب الدول الأخرى التي تسعى هي أيضا لتطوير إمكانياتها للحفاظ على أمنها من التهديدات المختلفة.

– للأمن مفهوم شمولي وهو يتسم بالديناميكية المتطورة، وأصبح حاليا في ظل التسلح النووي الواسع مرتبطا بأمن الدولة ومجموعة الدول والمجتمع البشري بشكل عام.

ويرتبط بأبعاد أساسية هي:

- البعد الاقتصادي الذي يرمي إلى توفير المناخ المناسب للوفاء باحتياجات الشعب وتوفير سبل التقدم والرفاهية له.

-البعد الاجتماعي الذي يرمي إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالانتماء والولاء.

- البعد المعنوي أو الأيديولوجي الذي يؤمن الفكر والمعتقدات ويحافظ على العادات والتقاليد والقيم.

– البعد البيئي الذي يوفِر التأمين ضد أخطار البيئة خاصة التخلص من النفايات ومسببات التلوث حفاظاً على الأمن.

ثانيا– مفهوم الأمن الإقليمي: نمت أهمية الأمن على المستوى الإقليمي في أعقاب عمليات إنهاء الاستعمار، ثم لاحقا مع نهاية الحرب الباردة نتيجة لانتشار الصراعات بين

الدول، وأمننة العلاقات فيما بينها، ففي عالم معولم ومترابط بشكل كثيف ومعقد، لم يعد من الممكن تصور الأمن على أنه وجود الدولة كهدف أو كموضوع وحيد، فبظهور موجة جديدة من الدراسات الأكاديمية، ترفع شعار أسبقية "العدسة الإقليمية" في تفسير الأمن، باتت مجموعات الأمن الإقليمية تمثل نموذجا جديدا في العلاقات الدولية.

1- تعريف الأمن الإقليمي: عرفه الدكتور حامد ربيع بأنه اصطلاح أكثر حداثة برز بشكل واضح ما بين الحربين العالميتين ليعبر عن سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد، تسعى من خلاله وضع تعاون عسكري وتنظيمي لدول تلك الإقليم إلى منع أي قوة أجنبية أو خارجية في ذلك الإقليم، وجوهر تلك السياسة هي التبعية الإقليمية من جانب، والتصدي للقوى الدخيلة على الإقليم من جانب آخر، وحماية الوضع القائم من جانب ثالث.

ويعرفه "مدحت أيوب" على أنه: "اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف، وصولا إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقرير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها"، ويراه آخرون على أنه "سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى إلى الدخول في تنظيم وتعاون عسكري لدول الإقليم لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم"، فالأمن الإقليمي يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخليا، ودفع التهديدات الخارجية عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق إقليمي واحد، حيث لا يرتبط برغبة بعض الأطراف فحسب، وإنما بتوافق إرادات أساسها المصالح الذاتية لكل دولة والمصالح المشتركة بين مجموع دول النظام.

وغالبا ما يفهم الأمن الإقليمي على أنه "حماية نظام العلاقات المتبادلة بين دول الإقليم ضد تهديدات عدم الاستقرار والأزمات والنزاعات المسلحة والحروب الإقليمية"، كما يعرف "جورن هيتن" "الإقليمية الأمنية"، التي تعد أوروبا مثالا جيدا عنها، بأنها "محاولات مجموعة من الدول، وفواعل أخرى؛ تقع ضمن إقليم جغرافي محدد، لتحويل المركب الأمني، في إنتاجه لعلاقات الصراع بين الدول وداخلها، نحو جماعة أمنية تتمتع بعلاقات خارجية تعاونية وسلام محلي".

يعرف باري بوزان الأمن الإقليمي على أنه: "مجموعة من الدول ترتبط فيه اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضه البعض بدرجة وثيقة، بحيث أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعيا بمعزل عن بعضها البعض"، وعرف أيضا المركب الأمني بأنه: "مجموعة من الدول تكون هواجسها وتصوراتها الرئيسية للأمن مترابطة إلى درجة أن مشاكل

أمنها الوطني لا يمكن أن تحلل عقلانيا أو تحل بطريقة منفصلة"، حيث يشرعن مركب الأمن على الاعتماد المتبادل في مجال التنافس مثله مثل المصالح المشتركة، أما العامل الأساسي في تعريف مركب الأمن فهو عادة وجود مستوى عال من التهديد بمعنى الخوف الذي يشعر به بشكل متبادل فيما بين دولتين أو أكثر. وعرفه أيضا بأنه: "مجموعة الوحدات التي تكون بينها العمليات الكبرى للأمننة آو اللاأمننة، أو كلاهما، هي جد مترابطة، بحيث إن مشكلات الأمن لا يمكن أن تكون محللة بشكل معقول أو بعيدة الواحدة عن الأخرى".

هناك من يعتبر أن الأمن الإقليمي هو مفهوم سياسي، يطلق على السياسة الأمنية المشتركة التي تبلورها الوحدات السياسية المشكلة للنظام الإقليمي، لمواجهة مخاطر التهديدات الخارجية المشتركة للإقليم، ولا يمكن للأمن الإقليمي أن يكون منفصلا عن الأمن الدولي لاشتراكهما في نفس الوحدات.

ومنه فالأمن الإقليمي في معناه البسيط هو: "كل ما تعلق بأمن مجموعة من الدول المرتبطة ببعضها البعض بحيث يتعذر على أي عضو في إطار التجمع الإقليمي تحقيق أمنه خارجه، ويسعى إلى التعاون المشترك والتكامل في جميع المجالات".

ولهذا فالأمن الإقليمي لا يشكل مجرد حاصل جمع الأمن الوطني لكل من الدول الواقعة في نطاق ذلك الإقليم، فهو يندرج تحت مفهوم قناعة جميع الأطراف داخل الإطار الإقليمي، والتي لها مصالح متبادلة ومستمرة لإيجاد حلول مشتركة لقضايا مشتركة، بحيث تضمن حقوق ومصالح جميع الأطراف بصورة متكافئة ومتوازنة .

وفي الأخير يتعلق الأمن الإقليمي بتعاون مجموعة من الوحدات، تتواجد ضمن إقليم جغرافي واحد، من أجل صد التهديدات التي يحتمل أن تواجه الإقليم، وهذا بناءا على الإدراك المشترك لمفهوم التهديد وطبيعته، ولا يمكن تحقيق هذا المستوى من التعاون، دونما توفر مسبق لقاعدة تُفسح المجال أمام تبادل الثقة بين مختلف فواعل الإقليم، وتوفر قناة للاتصال والحوار الذي من خلاله يمكن تجاوز الخلافات البينية، أو مصادر الصراع الداخلي، والتفرغ بذلك للتهديدات ذات المصدر الخارجي.

2- خصائص الأمن الإقليمي: من خلال ما تقدم يمكن أن نميز ثلاثة:

- أنه مرتبط بشعور جميع الأطراف التي لها مصالح متبادلة داخل الإطار الإقليمي.
- يصف المصالح المتبادلة لجميع أطراف النسق الإقليمي بأنها لابد وأن تكون لها صفة الاستمرار.

– يلزم الحلول المشتركة أن تضمن وأن تصون حقوق جميع الأطراف، فلا يمكن لأي طرف أن يفرد إرادته.

3– أهداف الأمن الإقليمي: يسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف:

– يعمل على الدفاع عن الوحدات المشكلة للإقليم عن طريق تنمية القدرات العسكرية.

– توحيد الإرادة في مواجهة وحدة الخطر.

– بناء الذات وتنمية الموارد لتحقيق التكامل بشتى مستوياته بين وحدات النظام الإقليمي.

– ويتمثل هدف حفظ السلام الإقليمي في منع انتشار النزاعات المحلية Localconflicts، فالدول حسب محمد السيد سعيد تدخل في ترتيبات إقليمية بإرادتها، عندما تتوقع أن تحقق أهدافها على نحو أفضل من خلال التعاون الإقليمي، فالهدف من إقامة أنظمة أمنية إقليمية هو استقرار العلاقات الإستراتيجية بين الفرقاء للحد من احتمالات حدوث مواجهة مسلحة.

وقد حدد Benjamin Miller في دراسته "متى وكيف تصبح الأقاليم سلمية" ثلاثة مستويات للسلم الإقليمي:

– السلم البارد Cold Peace: يتمثل في غياب الحرب وغياب التهديد باستعمال القوة بين دول الإقليم، وهنا القضايا الرئيسية للنزاع الإقليمي تكون في حالة هدوء رغم أنها لم تحل بشكل نهائي، أما العلاقات فتكون أساسا على المستوى الحكومي وليس على المستوى العبر وطني أو الغير حكومي.

– السلم العادي Normal peace: من خلاله معظم إن لم يكن كل القضايا الجوهرية للنزاع تم حلها، إلا أن هذا لا ينفي احتمال قيام حرب، فهي ليست بعيدة تماما عن الواجهة، وهنا تبدأ العلاقات بين الدول في التطور بعيدا عن المستوى البين حكومي.

– السلم الدافئ –المعتدل– Warm peace: وفقا لهذا المستوى استعمال القوة هو شيء بعيد تماما كخيار، أما طبيعة العلاقات فهي علاقات عبر وطنية واسعة وذات درجة عالية من الاعتماد المتبادل الإقليمي.

4– ارتباط الأمن الإقليمي بالنظام الأمني الإقليمي: يرتبط مفهوم الأمن الإقليمي بمفهوم النظام، ما ينتج عنه نظام أمني إقليمي، الذي يجمع بين خصائص النظام من جهة خاصة على المستوى الإقليمي، إلى جانب خصائص التعاون الأمني من جهة أخرى،

فالنظام مرتبط بالمفهوم المتفق عليه للأمن فهو يتغير بتغير وتطور الأمن، إذ أن كل تنظيم إقليمي لابد من فهم فلسفته الأمنية ومفهومه للتهديدات والتحديات والأخطار، حتى ندرك طبيعة النظام الأمني المنتهج، إن كان يتطلب سياسات تعاونية فقط أم يتطلب إقامة مؤسسات خاصة.

إن فعالية النظام الأمني الإقليمي واستقراره تتوقف على درجة عمق الالتزامات المتوازنة والمتبادلة التي يقوم عليها هذا النظام، ومدى استعداد الدول المؤثرة داخله لتقديم صلاحيات قانونية–إجرائية، وموارد مناسبة لتشغيل مؤسساته بفاعلية، فنظام الأمن الإقليمي يقوم على اتفاقيات إقليمية تتم بين مجموعة من الدول تقع في منطقة جغرافية واحدة، أو ما استقر عليه العرف الدولي بوصفها إقليما وترتبط فيما بينها بروابط معينة، وتتفق بشكل طوعي على تشكيل نظام أمني لحل منازعاتها بالطرق السلمية، وتعمل على حفظ الأمن في الإقليم.

أما شروط الحصول على تعاون أمني إقليمي فهي ذاتها شروط التعاون الإقليمي، إضافة إلى ثلاث شروط أخرى تتمثل في وجود نخب سياسية تلتزم بهذا التعاون الأمني، وتكون مؤمنة بعوائد هذا الاتفاق، وأيضا وجود رأي عام ضاغط لتحقيق هذا التعاون، ووجود تدخلات خارجية ايجابية ذات مصلحة في قيام واستمرار هذا التعاون الأمني، وهو ما أكد عليه وليام لويس William Lewis حيث يشترط لتحقيق الأمن وجود ترتيبات أمنية جماعية مع القوى كبرى خارجية، إلا أن هذا الرأي هناك من يخالفه حيث استبعد كل من فولك Folk ومند لوفيتر Mand Louvitter عضوية أي من القوى الكبرى في النظام، لكونها تحدث خللا في توازن القوى للنظم الأمنية، التي يجب أن يوجد فيها توازن إقليمي للقوة العسكرية كأحد شروط قيامها، وهذا ما تم ملاحظته من خلال شروط النظام الإقليمي أين استبعد وجود القوتين العظيمتين ضمنه.

هناك مجموعة من العوامل المساعدة وأخرى معيقة لعملية التعاون الأمني الإقليمي تتمثل فيما يلي:

– حجم الدولة وتوازن القوى: إن المجموعات التي تضم دولا كبرى يصعب عليها أن تكون ذات طابع تكاملي، فالدول الكبرى لا تقبل أن تصدر الأوامر على أراضيها فهي تميل للهيمنة.

– العلاقات مابين دول الإقليم: يكون التعاون في أسهل صوره، في حال وجود أقل قدر من التوتر وأكبر قدر من المصالح الأمنية المشتركة بين الدول المتجاورة .

– التجانس التاريخي والثقافي عامل مساعد للتعاون الأمني الإقليمي.

ويقوم النظام الأمني الإقليمي على مجموعة من الركائز أو المقومات التي منها:

– وضع حلول عملية وحاسمة للصراعات والنزاعات في الإقليم، وعدم إثارة القضايا الخلافية، وحلها بالطرق السلمية والتفاهم المشترك، لضمان الاستقرار الداخلي لدول الإقليم، منعا للتدخل الخارجي الذي يشكل تهديدا لأمن وسيادة الإقليم .

– تخلي الدول عن استخدام القوة العسكرية في سعيها إلى تغيير الوضع الراهن، والابتعاد عن التدخل في الشؤون الداخلية، ونبذ استخدام القوة أو التهديد بها.

– التقليل من الزيادة المفرطة للسيادة الوطنية، عبر إقدام الدول على التنازل الطوعي عن جزء من سيادتها من أجل التمتع بميزات الأمن الجماعي.

– سيادة الاعتماد المتبادل للأمن الإقليمي بين الدول، بوصفها جماعة إقليمية منظمة لتحقيق عملية الموازنة المؤسسية، بدلا من الاعتماد على الموازنة الغير منظمة التي تجري في ظل الفوضى الإقليمية.

– العمل على زيادة التفاعلات بين الدول على كافة الأصعدة، من خلال تشجيع التعاون والتكامل.

– احترام حقوق الإنسان والحريات العامة، وإشراك المجتمع المدني في النشاطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية بما في ذلك المشاركة في إدارة مؤسسات النظام الأمني الإقليمي.

– اتخاذ إجراءات حاسمة للسيطرة على التسلح ونزع السلاح.

– اعتبار الأمن الإقليمي جزءا لا يتجزأ من الأمن الدولي.

هذه الركائز يجب توافرها على معايير من أجل قياس فعالية النظام، كوجود ارتباط بين المصالح الاقتصادية والأمنية لتلك الدول، وتوافر حد أدنى من الالتزامات لحماية تلك المصالح، إضافة إلى وجود تهديدات من شأنها الإضرار بتلك المصالح المشتركة، في ظل الاتفاق المشترك على أولوية هذه التهديدات، وضرورة إيجاد نوع من التوازن بين مستوى هذه التهديدات والالتزامات والقدرات التي تمتلكها دول الإقليم، ومدى استطاعة تلك الدول توظيف قدراتها، وإقامة تحالفات وتوازنات مع القوى الخارجية التي تكفل حماية الإقليم من هذه التهديدات.

يتخذ التعاون الأمني الإقليمي صورا وأشكالا متعددة من الترتيبات الأمنية، التي قد تتسع أو تضيق وفقا لنطاقها وأغراضها وآلياتها، ونوعية التهديدات التي تواجهها ولذا هناك العديد من الترتيبات أهمها: الدفاع الجماعي Collective defence، الأمن المتحد Union Security، الأمن الجماعي Collective Security، الأمن المشترك Common Security، الأمن الشامل Global Security، الأمن التعاونيCoopérative Security، الأمن التنسيقي، حسب جيفري كيمب Geoffrey Kemp هذه الترتيبات هي صيغ مركبة، تختلف في أشكالها الأمنية (أمن مشترك، أمن جماعي، أمن شامل، أمن تعاوني، أو مزيج من هذه الصيغ)، وأطرافها(القوى الإقليمية أو بعضها، قوى إقليمية مع قوى خارجية، بعض القوى الإقليمية مع قوى خارجية)، وأطرها (رسمية وغير رسمية)، وتبعا لتوافق دول الإقليم.

هناك سمات أساسية تتمتع بها الترتيبات الأمنية الإقليمية تتمثل فيما يلي:

– الترتيبات الأمنية الإقليمية قد تكون عامة تأخذ شكل نظام أمن إقليمي، قائم على مفاهيم الأمن الشامل أو الجماعي، ويتضمن نظم فرعية متعددة تتعامل مع كل القضايا المطروحة على الأجندة الأمنية الإقليمية، وقد تكون أضيق نطاقا أين يتم إقامة نظام أمني محدد للتعامل مع مشكلة محددة بالاستناد غالبا على مفهوم الأمن المشترك.

– ترتبط أنماط هذه الترتيبات بالظروف السائدة في مناطقها، والتي تؤثر في تصميمها.

– قد يشهد الإقليم أكثر من ترتيب أمني، فالتعامل مع المشاكل الأمنية يتطلب حزمة من ترتيبات الأمنية الإقليمية، خاصة إذا كانت المشاكل معقدة وهذا ما أشار إليه جون سيمبسون وداريل هولت.

– تشمل على نظم وأطر ترتبط بمجالات رئيسية ثلاث ممثلة في، حل الصراعات بمفهومه الشامل، أي احتواء الصراع، تسويته، الوصول لحل نهائي له، ضبط التسلح، بناء الثقة، فإذا كان هدف دول أي إقليم هو إقامة نظام أمن إقليمي استنادا لمفهوم الأمن الجماعي أو الأمن المشترك فإنها ستعمل على بلورة تدابير ترتبط بالمجالات الثلاثة، كما يمكن إنشاء نظم جزئية وفقا لظروف كل إقليم.

هناك من يحدد نماذج التعاون الأمني الإقليمي ذات الصلة الوثيقة بالقرن الواحد والعشرين في أربعة نماذج تتمثل في التحالفات، الأمن الجماعي، النظام الأمني، الجماعة الأمنية، أما الأنماط الجديدة للتعاون الأمني الإقليمي فتتمثل فيما يلي: (الحوار الأمني وإدارة

الصراعات، وضع أشكال جديدة للتعاون العسكري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، التكامل الاقتصادي وجدول الأعمال الأمني الأوسع).

إلا أن فعالية النظام الأمني الإقليمي قد تحدها مجموعة من المعوقات من بينها:

– كثرة الخلافات والتناقضات بين مصالح وحدات النظام ومنها قضايا الأمن والدفاع.

– التنافس وأحيانا الصراع حول قيادة النظام الأمني ومحاولة السيطرة والهيمنة على قراراته والتحكم في تفاعلاته .

– التباين في المدركات الأمنية بين دول الإقليم، واختلاف تقديرها لمكامن التهديد وفقا لتصورتها الذاتية.

– تباين درجة التفاعل والاعتماد المتبادل بين دول الإقليم في شتى المجالات.

– وجود قواعد عسكرية في إحدى دول الإقليم، وتأثير ذلك على استقلالية صنع القرار الأمني والعسكري.

– غياب مبادئ الديمقراطية وانعدام التعددية السياسية، واستبعاد مشاركة المجتمع المدني في صياغة القرارات، الأمر الذي يؤدي إلى تقليص هامش الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان.

ثالثا– مقاربات الأمن الإقليمي في العلاقات الدولية: يمكن تتبع الأصول الأولى للدراسات الأمنية الإقليمية المعاصرة، وبدايات التنظير للأمن الإقليمي، إلى خمسينيات القرن الماضي مع بداية اهتمام العلماء، بشكل خاص. بمفهوم التكامل الإقليمي والمؤسسات الأمنية الإقليمية في أعقاب الحرب العالمية الثانية. على سبيل المثال. قدم دوتش وزملاؤه عام 1957 الفكرة الإبداعية المتعلقة بالجماعة الأمنية التي شكلت واحدة من المحاولات الأساسية والمبكرة للرفع من مستوى إمكانية التغيير السلمي في العلاقات الدولية وتجاوز مشكلة "المعضلة الأمنية". ثم فكرة بوزان حول "مركبات الأمن" حين تطرق إليها كمقاربة بديلة للتحليل الأمني الإقليمي عام 1983 مرورا بمقاربة "الأنظمة الأمنية" لروبرت جيرفس" عام 1982" .

مع نهاية الحرب الباردة. عرفت المقاربات النظرية والمنهجية لدراسة ديناميات الأمن الإقليمي نموا ملحوظا،حيث ظهرت مجموعة من الأدبيات التي مثلت محاولات تنظيرية لدراسة الأقاليم من زاوية أمنية. أهمها العمل الذي قدم فيه كل من "ديفيد ليك وباتريك مورغان"عام 1997 فكرة "الترتيبات الإقليمية" الموجهة نحو إدارة النزاعات بين الدول

معتمدين في ذلك على مفهوم مركب الأمن الإقليمي، ليلحق ذلك تطور نظري جديد. أعاد فيه كل من "إيمانيول أدلر" و"مايكل بارنيت" طرح فكرة الجماعة الأمنية. التي كان دوتش قد صاغها عام 1957. وقاما بتطويرها وفق تصور بنائي عام 1998، وفي العام نفسه قدم "آري كاكويتز" فكرة "مناطق السلام"، التي جاءت في إحدى أسسها نقدا وتجديدا لأفكار دوتش حول الجماعة الأمنية التعددية عن طريق تقييم صلتها بالعالم الثالث. وفي عام 2010 قدم كل من "روبرت ستيوارت–انغرسول" و"دريك فريجر" مقالهما الذي اقترحا فيه إطارا إقليميا لفهم الأمن الدولي. مع التركيز على أهمية القوى الإقليمية ودورها في تطوير الترتيبات الأمنية داخل مركبات الأمن الإقليمي وإدامتها بعد هذا التقديم الوجيز لأهم الأعمال الأكاديمية التي طرحت رؤى نظرية حول الأمن الإقليمي. سوف نقوم هنا بمعالجة إطار نظريين أثريا الأجندة البحثية في حقل الدراسات الأمنية الإقليمية. وادعيا أنهما مجهزان بأدوات مفاهيمية لفهم الواقع الأوسع للأمن الإقليمي. هما: الجماعة الأمنية الإقليمية بشقها الدوتشية والبنائية، ونظرية مركب الأمن الإقليمي. الأخيرة التي جادل صاحباها أنها النظرية الوحيدة الموجودة "حاليا" لدراسة الأمن الإقليمي.

1- مقاربة الجماعة الأمنية الإقليمية: يعد كارل دوتش أول من أدرج مفهوم الجماعة الأمنية ضمن حقل العلاقات الدولية عام 1957، الذي يعني مجموعة الدول التي تلتزم بعدم استخدام القوة في تسوية النزاعات البينية. رأى "دوتش" أن "الجماعة الأمنية" تعد شكلا من أشكال التعاون الدولي، يمكن لها أن تقود. في بعض الظروف. إلى الاندماج. كما أنها، من ناحية أخرى. مساهمة لدراسة السبل المختلفة التي قد تجعل القادة يلغون الحرب يوما ما.

يرى دوتش أن "الشعور بالنحن". الذي تخلقه العمليات المفتوحة. مثل: الاتصالات، والمعرفة المشتركة، والمعاملات المادية وغير المادية، تعد شرطا مسبقا وضروريا لتكوين الجماعة، ومن ثم، يعرف دوتش الجماعة الأمنية على أنها "الحالة التي يسود فيها تأكيد حقيقي أن أعضاء تلك الجماعة لن يحاربوا بعضهم بعضا طبيعيا، لكنهم سيحسمون نزاعاتهم بطرق سلمية"، وبهذا التعريف، يكون دوتش قد صنع الاستثناء بخروجه عن التقليد التي كان سائدا، آنذاك خلال خمسينيات القرن الماضي، في أوجّ سيطرة النموذج المعرفي الواقعي. الذي كان قد رسم صورة متشائمة لمضامين سيادة الدولة، وتعريفه للنظام الدولي على أنه ميدان صراع دائم تسعى فيه الدول لتحقيق أمنها على حساب أمن جيرانها.

يتحقق أمن المجتمعات وفقا لدوتش عبر نموذجين اثنين؛ هما: "الجماعة الأمنية الموحدة" و"الجماعة الأمنية التعددية". أما النموذج الأول، "الجماعة الأمنية الموحدة"، فيعني "الاندماج الرسمي لوحدتين أو أكثر من الوحدات السياسية المستقلة سابقا في وحدة واحدة أوسع، مع حكومة مشتركة". هذه الأخيرة قد تكون وحدوية، أو اتحادية. مثل ما هو عليه الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، اليوم، التي تمثل نموذج الأمن الموحد، فقد أضحت وحدة حكومية واحدة بالاندماج الرسمي لعدة وحدات مستقلة سابقا، ولها مركز اتخاذ قرار أعلى واحد.

أما النموذج الثاني، "الجماعة الأمنية التعددية"، فهو قائم على ترابط أمون الدول المشتركة في هذا النموذج، ولكنها في الواقع تحتفظ بحكوماتها منفصلة. وباستقلالها القانوني. مثل العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا. فالأمن التعددي يتمثل. وفقا لدويتش. في منظومة من الدول التي تتوفر فها ضمانة حقيقية أن أعضاءها لن يقاتلوا بعضها بعضا، وبدلا من ذلك. سيعمدون إلى تسوية نزاعاتهم وخلافاتهم عبر سبل أخرى غير سبيل الحرب. الضمانة الحقيقية هنا تأتي ليس من "الليفياثان"" الذي يفرض السلام عبر سلطة مركزية، كما ورد عن توماس هوبز، ولكن من المعرفة المشتركة للدول لنوايا وسلوك بعضها تجاه بعض. طبعا، هذه المعرفة ليست يقينية تماما، مثلها مثل معرفة أن الليفياثان سيحافظ على السلام، كما يشهد على ذلك تكرار الحروب الأهلية.

المسألة هنا مسألة احتمال وليس مسألة إمكان، فقيام الحرب، كما يجادل المفكر الواقعي "جون ميرشايمر" كهطول المطر، أمر متوقع باستمرار، لأن الاستعداد للعنف أمر متأصل في طبيعة الدول، ولكن في جماعة أمنية تعددية لم يعد ينظر للحرب على أنها سبيل مشروع لحل النزاعات، غير أن ذلك لا يمنع ظهور الصراعات، ولكن عندما تظهر فسيتم التعامل معها عن طريق المفاوضات والتحكيم أو المحاكم، حتى وإن كانت التكلفة المادية للحرب منخفضة لطرف ما أو لجميع الأطراف .

وفي تطور نظري جديد، أعاد كل من أدلر وبارنيت طرح مفهوم الجماعة الأمنية وفق تصور بنائي لتفعيل الأجندة البحثية التي استحدثها دوتش خلال خمسينيات القرن الماضي. ركز عمل أدلر وزميله على دراسة تطور الجماعات الأمنية التعددية والظروف التي تنشأ في ظلها، لذلك، يعرف الباحثان الجماعة الأمنية التعددية بوصفها "إقليما عابرا للحدود الوطنية يضم دولا ذات سيادة يحافظ شعبها على توقعات يمكن الاعتماد عليها في التغيير السلمي" ،

حيث يعني التغيير السلمي هنا أنه لا يمكن توقع حدوث العنف المنظم ولا توقع التحضير له كوسيلة لتسوية النزاعات بين الدول.

يميز أدلر وبارنيت بين نوعين من الجماعات الأمنية التعددية. بناء على درجة المأسسة وعمق الثقة المتبادلة. هما:

– الجماعة الأمنية المترابطة بشكل لين؛ والتي تشتمل على دول ذات سيادة، وتحافظ شعوبها على توقّعات موثوقة من التغيير السلمي، ونظرا لاحتوائهم على بنية مشتركة من المعاني والهوية. فإن أعضاء مثل هذا النوع من الجماعة لا يتوقعون أي نشاطات عدوانية ضد بعضهم البعض.

– الجماعة الأمنية المترابطة بشكل صارم؛ والتي تعني تلك الكيانات التي تتميز بوجود مجتمع "العون المتبادل"، مع وضع ترتيبات نظام جماعي. وذلك بدل مفهوم "العون الذاتي" في تراث الواقعية/الواقعية الجديدة.

كما يمتلك هذا النوع من الجماعات الأمنية مؤسسات وطنية، وعبر وطنية، وفوق وطنية مشتركة، توفر نوعا ما من نظام الأمن الجماعي.

وبشكل عام، يتفق منظورو الجماعة الأمنية الدوتشية والبنائية على أن الدينامية الأمنية بين أعضاء الجماعة الأمنية تتميز بغياب الحرب، أو أي تحضيرات منظمة وهامة لها، مثل التخطيط للطوارئ العسكرية، أو التحضيرات العسكرية التنافسية، أو سباق التسلح، ونحو ذلك.

2– مقاربة الأنظمة الأمنية الإقليمية: النوع الثاني من المقاربات النظرية، التي باتت تحتل مكانة أساسية ضمن أدبيات الدراسات الأمنية والإقليمية لدراسة، وتحليل، وفهم الديناميات الأمنية الإقليمية الجارية في مختلف أرجاء المعمورة، هو "النظام الأمني" Security Regime الذي يعني، وفقا لـ"روبرت جيرفس"، مجموعة "المبادئ، والقواعد، والمعايير، التي تحد من سلوك الأمم مع الاعتقاد أن الآخرين سيبادلونهم نفس السلوك، وهو مفهوم لا يشمل المعايير والتوقعات التي تيسر التعاون فحسب، بل يتضمن أيضا شكلا من أشكال التعاون الذي هو أكثر من أن يتعلق بمصلحة ذاتية قصيرة المدى"، كما يعرفها في موضع آخر على أنها "مجموعة من الدول التي تتعاون فيما بينها لإدارة نزاعاتها وتجنب الحرب إنشادا للحد من المعضلة الأمنية عن طريق أفعالهم الخاصة وافتراضاتهم بشأن سلوكيات الأطراف الأخرى"، كما جاء تعريف "روبرت كيوهان" للمنظومات الأمنية ليصب

في نفس الاتجاه، فيكتب في ذلك: "تعرف الأنظمة الأمنية بانتهاج دولتين أو أكثر لسلوك تعاوني منتظم في قضايا ذات صلة بأمنها الوطنية، ومحددا بقواعد ومعايير ضمنية أو صريحة بحيث تسمح للأمم بأن تقيد من سلوكها مع الاعتقاد بأن الآخرين يبادلونها نفس الاعتقاد"، ويعرفها "بيوزان ووايفر" على أنها "نمط من الاعتماد الأمني المتبادل، لا يزال محددا بالخوف والحرب وتوقعات استعمال العنف في العلاقات السياسية البينية، لكن أين تلك المخاوف والتوقعات مقيدة بمجموعة قواعد سلوك متفق عليها، وتوقع أن تلك القواعد سيتم التقيد والالتزام بها".

الملاحظ على التعاريف المقدمة سابقا أنها ركزت كلها على خواص أربعة حاسمة لتعريف الأنظمة الأمنية وتحديدها؛ المبادئ، والمعايير، والقواعد، وإجراءات اتخاذ القرارات. تشير المبادئ إلى المبادئ العامة التي تحكم العلاقات بين الدول الأطراف، بينما تشير القواعد إلى صفات محددة فيما يتعلق بالسلوك والعمل، في حين أن المعايير تشير إلى معايير سلوك محددة من حيث الحقوق والالتزامات. أما إجراءات اتخاذ القرارات فتحيل إلى ممارساتٍ معينة لجعل الخيارات جماعية وفي صالح المجموعة. أما عن المفاهيم المحورية لمفهوم النظام الأمني فهي توقعات متقاربة بين أعضائه، واعتمادية متبادلة بين المشاركين، وإجراءات لاتخاذ قرارات متعددة الأطراف لإحداث اختيارات جماعية.

تعد المنظومات الأمنية، في واقع الأمر، شكلا بارزا من أشكال "المنظومات الدولية" التي عمل على تطويرها عدد من المنظرين أبرزهم "ستيفان هاغارد" و"سيمونس بيث" و"كراتاتشوي فريدريك" و"جون جيرارد راغي" و"أوران يونغ " و"ستيفن كراسنر" هذا الأخير، عرفها على أنها "مجموعة من المبادئ، والمعايير، والقواعد، وإجراءات اتخاذ القرار، التي حوْلها تلتقي توقعات الفاعلين في مجال معين من العلاقات الدولية".

بناء على هذا التعريف للمنظومات الدولية، والتعريفات التي سبقتها للمنظومات الأمنية، نستطيع أن نؤكد بأن هذين المنظورين يندرجان ضمن المقاربة البنائية الاجتماعية نظرا لقيامهما على مفاهيم بنائية مثل: المعايير، والمعرفة المشتركة، والتوقعات والإدراكات المتبادلة. وهنا يجادل الواقعيون بأن الأنظمة الأمنية سوف تكون نادرة نظرا لقيامها على أسس ومفاهيم غير واقعية، ففي عالم الدول ذات السيادة التي ترغب وتسعى لزيادة وتعظيم مصالحها، فإن دوام مثل تلك الالتزامات نحو مجموعة من القواعد والمعايير التي تحد من سلوكها يعد ضربا من الخيال.

تعتقد "يانيس غروس ستاين" في تعريفها للنظام الأمني، أن علاقات أطراف النظام الأمني غير معرفة ومحدودة المجال وانتقالية. نقرأ لها في ذلك: "النظام الأمني هو تسوية غير مستقرة، أين تكون العلاقات بين الأطراف غير معرفة بشكل عام، ومحددة المجال، وانتقالية". علاقات الدول أطراف النظام الأمني غير معرفة؛ بمعنى لا هي علاقات "سلمية" خالصة ولا هي "صراعية" بحتة. الحرب ضمن حدود النظام الأمني غير موجودة، ولكن تبقى محتملة ويجري التحضير والإعداد لها. علاقات الدول أطراف النظام الأمني مهتزة، ومضطربة وغير مستقرة، بسبب محدودية مجالاتها؛ فما يحدث داخل النظام هو فقط جزء مما يحدث في علاقات أوسع، والاشتراك في نظام أمني ما لا يدل ذلك على توقعات سلوكية واضحة خارج ميدان المنافسة الأمنية، وتبقى العلاقات السياسية، والاقتصادية، والثقافية، غير محددة بالنظام ما لم تقرر أطرافه عكس ذلك.

أخيرا، علاقات أطراف النظام الأمني تكون في مرحلة انتقالية؛ فوحدات النظام الأمني حدّت بشكل كبير من العلاقات العدائية الشاملة، لكن يبقى التوجه محل تساؤل.

السؤال الذي يجب معالجته هنا هو: ما الذي يجعل مجموعة من الدول تنشئ نظام أمنيا؟ هنا يفترض المنظور الواقعي أن الأنظمة الأمنية تنشأ في حالتي: الهيمنة، أو التقاء المصالح. في حين يقترح المثاليون الليبراليون أن الأنظمة تتشكل فقط عندما يبدأ الفاعلون في الترويج لمصالحهم المشتركة طويلة المدى في تحقيق السلم والأمن بدلا من مصالح ذاتية قصيرة المدى. من ناحية أخرى، يحدد " روبرت جيرفيس" في دراسته للمنظومات الأمنية أربع شروط مساعدة على بناء نظام أمني وإدامته، وهي:

– يجب على القوى العظمى مساندة النظام.

– يجب على فواعل النظام أن تؤمن بأن الآخرين يشاركونهم نفس القيم القائمة على التعاون والأمن المتبادل.

– يجب أن يكون للدول استعداد للتنازل عن التوسعة الذاتية لمصلحة الأمن المتبادل.

– أن تكون تكاليف فرصة عدم إنشاء نظام أمني أرجح من فائدة الاستمرار في الفوضى.

بينما بالنسبة لـ "ستاين"، فإن ما يدعو لإنشاء المنظومات الأمنية الإقليمية هو الرغبة في تفادي النتائج والمخرجات غير المرغوب فيها للحرب، ويتم ذلك، غالبا، عبر نمطين متمايزين؛

أولا، اشتراك القادة في مقت الحرب وإفرازاتها، مع ثقتهم بأن الآخرين يشاركونهم نفس الشعور (كره مشترك للحرب). وعلى أساس هذه الثقة يلجأون لتطبيق نظام لمنع أي تصعيد عرضي أو سوء تقدير له. وعليه، تخلق المعرفة المتبادلة، والكره الموثوق المتبادل للحرب، قاعدة أكثر أريحية لإنشاء النظام.

ثانيا، كل قد لا يفضل الحرب كأداة لحل خلافاته مع الآخرين، ومع ذلك تستحكم وتسود حالة من عدم اليقين من تفضيلات بعضهم البعض. في هذه الحالة، يتم إنشاء النظام لخدمة أغراض إضافية، ولكن يميل لأن يكون أقل أريحية.

من منظور مقارن، يعد النظام الأمني الإقليمي أقل تماسكا من الجماعة الأمنية الإقليمية، أو لنقل أن النظام الأمني يعد محطة من محطات التعاون الأمني الإقليمي قبل بلوغه طور الجماعة الأمنية. فالنظام الأمني لا يدل ضمنا على أن العلاقات بين وحداته أصبحت منسجمة ومن دون نزاعات. بالأحرى، النزاعات موجودة داخل حدود النظام، لكن الفواعل المحلية عمدت إلى نهج التعاون للتعامل معها. فالنظام الأمني، إذن، يصف الحالة التي تكون فيها مصالح فواعله "لا هي متطابقة كلية ولا هي متصادمة كلية".

النظام الأمني قد يُطور ضمن علاقات عدائية، أين توقعات قيام الحرب واستخدام القوة لا تزال قائمة بوجود ميزان قوى، أو حالة ردع متبادلة. في مقابل ذلك، يجب أن تكون الجماعة الأمنية مستندة إلى تقارب أساسي واضح وطويل المدى للمصالح بين الفواعل بخصوص تجنب الحرب. من زاوية أخرى، نجد أنه في الوقت الذي لا تعمل فيه الأنظمة الأمنية دائما، أو بالضرورة، على "إعاقة" استخدام القوة وإنتاج التعاون بين وحداتها، فإن عدم استخدام القوة بين وحدات الجماعة الأمنية مفترض أصلا. علاوة على ذلك، لا تشير الأنظمة الأمنية إلى أن الوحدات الأعضاء مهتمون بمصالح بعضهم بعضا بالضرورة، أو تجمعهم ترابطات وظيفية، أو تعاونية، أو تكاملية، أو اعتماد متبادل، بينما هذه السمات، كما أشرنا إليه سابقا، تعد أساسية بالنسبة للجماعة الأمنية.

الأنظمة الأمنية أقرب إلى الوصف الذي أطلقة دوتش ب "جماعة اللا حرب" هذه الأخيرة هي الخطوة الأولى نحو "جماعة أمنية ناضجة" لكن على خلاف الجماعة الأمنية، لا تزال إمكانية الحرب ضمن نطاق "جماعة اللا حرب" متوقعة، وإلى حد ما الإعداد والتحضير لها. فتجنب الحرب داخلها قائم على حسابات قصيرة المدى، بدلا من توقعات موثوقة وطويلة المدى من التغيير السلمي، علاوة على ذلك، يمكن تحديد الأنظمة الأمنية من خلال

غياب "الشعور بالنحن we-feeling، كما أن أنماط التعاون الأمني بين وحداتها شبه فوضوية ومؤسسات حل النزاعات، في أحسن الأحوال، ناشئة أو غير موجودة أصلا. وبالتالي، لا وجود لسلطة مركزية تفرض القيود على محاولات سعي الدول نحو تحقيق مصالحها الضيقة المرتبطة بسيادتها الوطنية.

تمييز تصوري آخر بين النظام الأمني/ جماعة اللا حرب، والجماعة الأمنية. فالنظام الأمني يدل على الحالة التي قد يعتقد فيها كل عضو من أعضاء المجموعة عدم الرغبة في خوض حرب من غير أن يكون متأكدا من مقاسمة الآخرين له نفس الاعتقاد من عدمه. على النقيض من ذلك، كل عضو من أعضاء الجماعة الأمنية متيقن، ويدرك قطعا، أن كل أعضاء الجماعة يقاسمونه نفس الاعتقاد في عدم الرغبة في خوض حرب فيما بينهم. هناك مثالين واضحين عن الأنظمة الأمنية الإقليمية في العالم، هما: أمريكا الجنوبية – وهنا نجد فقط المخروط الجنوبي الذي قد يتجه نحو بناء جماعة أمنية– وآسيان في جنوب شرق آسيا، على الرغم من وجود نقاش حاد حول أحقيتها بوسم الجماعة الأمنية الإقليمية.

3- نظرية مركب الأمن الإقليمي: هي إحدى النظريات العديدة التي ارتبطت بالنزعة "الإقليمية الجديدة"، موجهة نحو المسائل والقضايا الأمنية، تم تطوير النظرية منذ عام 1983، عندما تطرق "بوزان" إلى فكرة "المركبات الأمنية" كمقاربة بديلة للتحليل الأمني على أساس إقليمي في كتابه "الشعب، والدول، والخوف: مشكلة الأمن القومي في العلاقات الدولية"، ليطوره فيما بعد" أولي ويفر" في كتابهم المشترك: "الأقاليم والقوى. بنية الأمن الدولي إلى نظرية مركب الأمن الإقليمي سنة(2003) التي تبنتها مدرسة كوبنهاغن وأصبحت جزءا من المقاربة المنهجية الجماعية فيها، وكان ذلك إشارة منه إلى بداية التحول في مضمون المفاهيم التقليدية لقضية الأمن في تحليل العلاقات الدولية، لتنتقل من المستوى الوطني، الذي ظل مهيمنا، لعقود طويلة، على قضايا التحليل الأمني، إلى المستوى الإقليمي الذي ظل متواريا، لعقود طويلة، إما في كنف مفهوم الأمن الوطني، أو متضمنا في مفهوم الأمن العالمي.

يرى بوزان أن أساس نظريته متجذر في حقيقة أن كل دول النظام متشابكة في شبكة عالمية من الاعتماد الأمني المتبادل، لكن، ولأن التهديدات الأمنية في القطاعين السياسي والعسكري تنتقل بسهولة أكبر على مسافات قصيرة منها على مسافات بعيدة، فإن "اللا أمن" يبقى مرتبطا بالجوار الجغرافي، الذي يعمل على إنتاج الديناميات الأمنية العابرة للحدود

الوطنية، كما أن التفاعل الإقليمي غالبا ما يكون محددا بالبنية الفوضوية. وأنماط توزيع القوة بين وحدات الإقليم، وأنماط علاقات الصداقة والعداوة التاريخية، وهو ما ينتج لنا في نهاية المطاف "مركب الأمن الإقليمي".

عرّف بوزان مركب الأمن الإقليمي في نسخته الأولى على أنه "مجموعة من الدول التي ترتبط مخاوفها واهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها البعض بشكل وثيق وكاف، بحيث أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إلها واقعيا بمعزل عن بعضها البعض"، ثم قدم صياغة جديدة لمركب الأمن الإقليمي، بعد أن طور مقاربته إلى "نظرية مركب الأمن الإقليمي" عام 2003 مع زميله أول وايفر في كتابهما "أقاليم وقوى". ليعرفه على أنه "مجموعة من الوحدات التي تكون عملياتها الرئيسية للأمننة، أو نزع الأمننة، أو كلاهما، مترابطة بشكل كبير، بحيث أن مشاكلها الأمنية لا يمكن تحليلها، أو حلها، بشكل معقول بعيدا عن بعضها البعض".

في واقع الأمر، يقترح مفهوم مركب الأمن الإقليمي أداة واعدة لفهم الأمن على المستوى الإقليمي في سياق النظام الدولي المعاصر، إذ يوضح المفهوم الأهمية النسبية لتحليل الأمن الإقليمي قياسا بمستويي التحليل الأمني التقليديين الوطني والعالمي، وفي الوقت الذي يقر فيه بالمشاكل والصعوبات التي اعترت المحاولات السابقة لتعريف الأقاليم وتثبيت حدودها، يرى بوزان بأن التحليل على المستوى الإقليمي يبقى مهما وضروريا، لتحاشي جوانب الخلل في المستويين التقليديين. الوطني والعالمي.

وبما أن الأقاليم هي أنظمة فرعية مستقلة تشكل جزءا من نظام جيوسياسي دولي أكبر، فإن نظرية مركب الأمن الإقليمي تطرح أربعة مستويات مهمة للتحليل، تمنحنا مجتمعة الصورة النهائية لمركبات الأمن الإقليمي.

– المستوى الداخلي لدول الإقليم: الدول المكونة للإقليم مرتبطة أساسا بانكشافات محلية، وانكشافات الدولة هي التي تحدد مخاوفها الأمنية.

– علاقات دولة لدولة التي تنتج الإقليم ككل.

– تفاعلات الإقليم مع الأقاليم المجاورة، وهو المستوى الذي يصبح أكثر أهمية إذا حدثت تغيرات بالغة في نمط الاعتماد الأمني المتبادل.

– دور القوى العالمية في الإقليم (التفاعل بين البنى الأمنية؛ العالمية والإقليمية).

وتقوم نظرية مركب الأمن الإقليمي على جملة من المرتكزات والمبادئ النظرية تتمثل فيما يلي:

– تعتبر مركبات الأمن الإقليمية المكون الرئيسي للأمن الدولي؛

– يعد العامل الجغرافي أحد أهم العوامل المشكلة للمركب الأمني.

– تنتقل التهديدات بصورة أسهل وأسرع على المستوى الإقليمي. ويعتبر وولت WALT أن العامل الجغرافي عامل فعال في الأمن.

– ترتفع درجات الاعتماد الأمني المتبادل بين أطراف المنطقة الإقليمية. وهذا بحكم العوامل التاريخية والثقافية والجغرافية.

– لا يمكن جعل فكرة مركب الأمن عالمية وهذا بسبب أن المركبات تكون أكثر عرضة للاختراق.

أما شروط مركب الأمن الإقليمي: يمكن إيجازها فيما يلي:

–الحدود Boundaries: ما يميز مركب أمن إقليمي عن الجيران؛

– البنية الفوضوية Anarchy Structure: يجب أن يتكون من وحدتين مستقلتين ذاتيا أو أكثر.

– القطبية Polarity: الذي يعطي توزيع القوى ببين الوحدات.

– البناء الاجتماعي Social Construction: وهو الذي يوضح أنّاط الصداقة والعداوة بين الوحدات.

وبخصوص أنماط مركبات الأمن الإقليمية فإنه عموما نجد أن الأقاليم على المستوى الدولي متباينة من حيث البنية ومن حيث التفاعلات هذا ما أدى إلى تشكيل أنواع متعددة من مركبات الأمن الإقليمي في عالم ما بعد الحرب الباردة، حيث توصل بوزان وزميله إلى تحديد أحدى عشر نوعا من مركبات أمنية تشكل البنية الإقليمية الحالية للأمن العالمي، ثلاث منها مركبات أمنية "مركزية"؛ تمثلها كل من أمريكا الشمالية، ورابطة الدول المستقلة، والاتحاد الأوروبي–أوروبا، ومركب واحد للقوة الكبرى تمثله شرق آسيا. أما المركبات الخمسة المتبقية فتشمل كلا من أمريكا الجنوبية، وجنوب آسيا، والشرق الأوسط، وسط أفريقيا، وجنوب أفريقيا، ثم يضيف بوزان نموذجين يميلان إلى أن يصبحا مركبين أمنيين مستقلين لاحقا، هما ما قبل المركب الأمني، والمركب الأمني الناشئ، والملاحظ على تيبولوجيا مركبات الأمن الإقليمي التي قدمها بوزان ووايفر أن "القوة" متغير محوري لتمييز الأقاليم التي

توصف بأنها مركبات أمنية، إذ بمجرد أن يحتوي مركب الأمن الإقليمي قوة عظمى يصبح مركبا أمنيا إقليميا مركزيا، ووجود قوتين كبيرتين أو أكثر تجعل منه مركبا أمنيا إقليميا للقوة الكبرى، غياب تلك القوى عن المركب الأمني يجعل منه مركبا أمنيا إقليميا عاما ليتم تعريفه بالقوى الإقليمية التي تقع ضمن حدوده.

قائمة المراجع:

- القرآن الكريم

- أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم وابن منظور الإفريقي ، لسان العرب، الجزء 01، بيروت، دار صادر، 2011

- جون بيليس، وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ط1، دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2004.

- محمد عبد السلام، ترتيبات الأمن الإقليمي في مرحلة ما بعد 2001/09/11، **مجلة كراسات إستراتجية**، مصر، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد127، 2003.

- أيوب مدحت، الأمن القومي العربي. مصر، مركز البحوث العربية، 2003.

- سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغ وتهديداته: دراسة في المفاهيم والأطر"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 19 (صيف 2008).

- مصطفى علوي، "الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني والأمن العالمي"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 04، (أفريل 2005).

- مصطفى كامل محمد، "الأمن الإقليمي واستقرار الشرق الأوسط:المخاطر والفرص"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 126، (أكتوبر 1996).

- ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، ط1، الأردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004 .

- أليسون .ج.ك.بيلز وأندرو كوتي، "التعاون الأمني الإقليمي في أوائل القرن 21"، في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، ترجمة حسن حسن وآخرون، لبنان، مركز الوحدة العربية، 2006.

- نوال بومليك وزهرة تيغزة، "الهندسة الإقليمية للأمن: نظرية مركب الأمن الإقليمي كمقاربة تفسيرية"، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، المجلد 05، العدد 02، (2021).

– سيد أحمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية: مقاربة جديدة لإعادة تعريف الأمن، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014.

– سيد أحمد قوجيلي، تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي، أبو ظبي، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2012.

– قشي عشور، نظرية مركب الأمن الإقليمي دراسة مقارنة بين إقليمي جنوب شرق آسيا والساحل الإفريقي، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016/2015.

– لبنى جصاص، دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي دراسة حالة: رابطة دول جنوب شرق آسيا، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2009.

–Barry Buzzan, People, States, and Fear: The National Security Problem in International Relations, London: Wheat sheaf Books, 1982.

–Barry Buzan and ole waever, Region and Power: the structure of international security Cambridge, New York, Melbourne, Madrid, cap Town, Singapore, Sao Paulo: Cambridge University press, 2003

– Reginald J. Harrison, Europe in question: theories of Regional international Integration, 2ed, London: George Allen and Unwin LTD Ruskin House, 1975.

– Larousse dictionnaire de français, manche court: l 'imprimerie Maury euro livres, 2004.

–Oxford basic English dictionary, united kingdom: oxford university press, 2012.